الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٧
المعقودة يوم الثلاثاء
١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة

الرئيس: السيد العماري (تونس)
(نائب الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٩ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع)

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع)

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.5/50/SR.7
23 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

95-81636

في غياب السيد فيلشيز آشر (نيكاراغوا)، تولى الرئاسة
السيد العماري (تونس) نائب الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١١٩ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع) (A/50/32؛ A/50/263 و Add.1؛ A/50/288، A/50/404، A/AC.172/162)

١ - السيد فالنسيا (اكوادور): تناول الكلمة نيابة عن مجموعة ريو (الأرجنتين، واكوادور، وأوروغواي، وباراغوي، والبرازيل، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، وشيلي، وفنزويلا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا)، فأيد توصيات لجنة المؤتمرات المتعلقة بالجدول الزمني للمؤتمرات والاجتماعات للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

٢ - وأضاف أن المجموعة، رغم انشغالها بالمعدل المنخفض للانتفاع بخدمات المؤتمرات، لا يعتبر هذه الاحصاءات إلا بمثابة باراميتر واحد ضمن باراميترات أخرى. ولن يمكن التوصل إلى اتخاذ القرارات المناسبة إلا من خلال تحليل شامل للمسألة؛ ولذلك تؤيد المجموعة توصيات اللجنة الرامية إلى تحسين الطرائق المتبعة لحساب معدلات الانتفاع ولإعداد نظام محاسبة خاص بتكاليف خدمات المؤتمرات. وشدد كذلك على أن تدابير الاقتصاد لا يجب أن تضر بجودة خدمات الترجمة التحريرية.

٣ - وبخصوص تقرير لجنة المؤتمرات (A/50/32)، قال إن المجموعة، في حين تحيط علما بالفقرة ٦٠، تعتقد أن من المفيد التشاور مع الهيئات الفرعية المعنية. وتؤيد المجموعة التوصيات الواردة في الفقرات من ٧٢ إلى ٧٥ وتتطلع باهتمام إلى رأي لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن الاستعاضة عن المحاضر الحرفية بنصوص حرفية غير مراجعة. وأخيرا، تحبذ المجموعة العمل بالابتكارات التقنية رهنا بالشروط المبينة في الفقرة ٨٦ من تقرير اللجنة.

٤ - وأضاف أن مجموعة ريو ترحب بقيام اللجنة بالتذكير بمبدأ المساواة بين اللغات الرسمية وبإبراز ضرورة التقيد الصارم بالقرارات والقواعد التي تحكم استعمال اللغات في مختلف هيئات الأمم المتحدة. ويعني ذلك أنه ينبغي إتاحة الموارد اللازمة لترجمة الوثائق إلى مختلف اللغات الرسمية وتعميمها بالتزامن في تلك اللغات.

٥ - وتود المجموعة الإعراب عن الشكر للأمانة العامة على المبادرات التي اتخذتها وفقا للقرار ٢٢١/٤٩ دال لتمكين الدول الأعضاء من عقد عدد أكبر من الاجتماعات الثنائية ومن الاتصالات.

٦ - السيد غودا (اليابان): أكد على أهمية خدمات المؤتمرات بالنسبة لسير العمل السليم لهيئات تقرير السياسات بالأمم المتحدة. ونظرا للتبديد الحالي للموارد والحالة المالية الصعبة للأمم المتحدة، ينبغي بذل الجهود لتخطيط هذه الخدمات والانتفاع بها بمزيد من الاقتصاد والفعالية.

٧ - وأضاف أن الوفد الياباني مستعد مبدئيا لاعتماد مشروع الجدول الزمني للمؤتمرات والاجتماعات للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧، لكنه يود ملاحظة أن من الهام، نظرا لارتفاع تكاليف المؤتمرات الدولية، النظر في مدى الحاجة اليها قبل تقرير عقدها والشروع في التحضير لها.

٨ - وفيما يتعلق بالانتفاع بخدمات المؤتمرات، يلاحظ الوفد الياباني أن معدل الانتفاع، بالنسبة لجميع اللجان الرئيسية للجمعية العامة، بما في ذلك اللجنة الخامسة، أصبح أقل من الحد الأدنى المقرر. وهو يؤيد بقوة التدابير التي اتخذتها لجنة المؤتمرات ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى زيادة الاهتمام بالتكاليف. وأكد أنه يجب خفض عدد الاجتماعات وتحقيق أقصى قدر من الانتفاع بالخدمات. وينبغي أن تعد الأمانة العامة نظام محاسبة خاص بالتكاليف لتيسير النظر في المسألة.

٩ - وقال إن من المؤسف ملاحظة التفاوت في مدى الانتفاع بالخدمات بين مقار العمل المختلفة، لكن ينبغي النظر في التكاليف العامة للمؤتمرات. وبخصوص الترجمة التحريرية رأى أن المبادرات التي ذكرتها اللجنة في الفقرتين ٤٥ و ٤٦ من تقريرها ممتازة لكن ينبغي النظر بعناية في تدابير الاقتصاد. وفيما يتعلق بالوثائق، قال إن من المستصوب دراسة وسائل عملية لخفض عدد الوثائق المعممة وينبغي إدراج هذه المسألة على أساس الأولوية في جدول أعمال اللجنة. وينبغي أن تستعين الأمانة العامة على نحو أكبر بالخدمات التعاقدية لترجمة الوثائق وطباعتها وألا تطبع إلا العدد المطلوب فعلا من النسخ.

١٠ - وأعرب عن ارتياح الوفد الياباني لكون اللجنة الخاصة المعنية بدراسة الحالة فيما يتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة قررت نشر محاضر موجزة لجلساتها. وأعرب عن تحفظات بخصوص قرار لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية الاستعاضة عن محاضرها الموجزة بنصوص حرفية غير مراجعة. ويجدر دراسة فعالية هذه المبادرة من حيث التكلفة بعناية نظرا لكونها الأولى من نوعها.

١١ - ويلاحظ الوفد الياباني مع الارتياح أن الأمانة العامة بدأت العمل بتقنيات تسمح بتحسين نوعية الخدمات مع خفض التكاليف. وأكد أنه يجب مواصلة هذه الجهود ورصد طرائق استخدام هذه التقنيات وفعاليتها.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع) (A/50/6 (المجلدان الأول والثاني)؛ A/50/7؛ A/50/16)

١٢ - السيد ألوم (بنغلاديش): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل الفلبين نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن تعديلات الميزانية المقترحة تبدو لأول وهلة مبررة نظرا للأزمة المالية ولضرورة تعزيز فعالية الأداء الإداري للمنظمة. لكنها لن يكون لها أي معنى إلا إذا قامت الدول الأعضاء، بعد أن يتم اعتماد الميزانية، بدفع الأنصبة المقررة عليها بالكامل وفي حينها. وأضاف أن الأزمة المالية ليست ناتجة عن عجز في الميزانية بل عن وجود متأخرات. ورأى في هذا الصدد أنه من المؤسف أن يكون قد تم اقتراض أموال من ميزانيات عمليات حفظ السلم لتغطية العجز المالي إذ أن هذا الحل يثقل كاهل البلدان الفقيرة.

١٣ - وقال إن بنغلاديش مرتاحة بصورة عامة لهيكل الميزانية المقترح، لكن لديها تحفظات تتعلق بتخصيص الموارد. وأوضح أن الأولويات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل والتي وافقت عليها الجمعية العامة في القرارين ٢٥٣/٤٥ و ٢١٣/٤٧ لا تنعكس بصورة كاملة في مخصصات الميزانية. وعلى سبيل المثال، فإن الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام، وحقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية، تحظى بعناية خاصة، في حين أن التعاون الدولي والإقليمي من أجل التنمية، رغم أنه تم إدراجهما ضمن المجالات ذات الأولوية، لم تخصص لهما موارد إضافية. ومع أن الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام يتسمان بفعالية التكاليف بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين، فإن أي مبادرة جديدة بخصوص هذا الموضوع ينبغي أن ترجأ إلى حين اتخاذ قرارات بشأن الإضافة للوثيقة "خطة للسلام".

١٤ - وأضاف أنه ينبغي منح أولوية قصوى للتنمية الاقتصادية إذ أنها تشكل ضمانا للاستقرار الاجتماعي. بيد أن الموارد المكرسة لبرامج التنمية قد خفضت، بالمقارنة مع البرامج الأخرى، ولم تدرج اعتمادات كافية لأغراض المتابعة المنسقة لخطط العمل التي اعتمدتها المؤتمرات واجتماعات القمة المعقودة حديثا بشأن البيئة، والسكان، والتنمية الاجتماعية، والمرأة.

١٥ - وقال إن إدراج باب جديد في الميزانية يتناول الانتعاش الاقتصادي والتنمية لأفريقيا مبادرة ممتازة. بيد أنه من الهام توفير الموارد اللازمة لإنجاز كافة البرامج ذات الأولوية. وأشار إلى أن الزيادات المقترحة في الموارد تتصل أساسا بثلاثة مجالات ذات أولوية. وقد عـُلل عدم إدراج القطاع الاقتصادي والاجتماعي في تلك المجالات بأن إعادة تنظيمه سوف تؤدي إلى تحقيق وفورات حجم. لكن هذه الوفورات لن تكفي إلا بالكاد لتلبية الاحتياجات الهائلة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. ويتعين بالتالي تخصيص موارد إضافية لأنشطة تفيد تلك البلدان.

١٦ - ولاحظ أن الميزانية البرنامجية المقترحة لا تسهل تقييم المقترحات المتعلقة بنقل الوظائف أو إنشائها أو إلغائها. ولأغراض النظر في كل باب من أبواب الميزانية، ينبغي أن تعمم الأمانة العامة جدولا

تنظيميا لكل إدارة، مع تبرير مقترحاتها. وفيما يتعلق بالموارد البشرية، أكد أن من الهام استئناف العمل بشروط خدمة تسمح بجلب واستبقاء موظفين أكفاء. وينبغي، على كل حال، الإبقاء على مبدأ التوزيع الجغرافي العادل.

١٧ - وأضاف أنه ينبغي ألا يرتفع مستوى الموارد المقترحة للمراقبة الداخلية على حساب ما تضطلع به للمنظمة من أنشطة معتمدة أخرى.

١٨ - السيد سوييجو (نيجيريا): أعرب عن تأييد وفده التام للبيان الذي أدلى به ممثل الفلبين نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وشدد على الحاجة إلى إيلاء عناية خاصة للمجالات التي تهم بصفة خاصة البلدان النامية ولا سيما أفريقيا، مثل حماية البيئة، والتنمية الاقتصادية، ومنع الجريمة. ورغم الزيادة الطفيفة في الموارد المخصصة لهذه المجالات، فإن هذه الموارد ما زالت غير كافية. وفضلا عن ذلك، يأمل الوفد النيجيري أن الموارد المخصصة لأنشطة معينة لم تعتبرها الجمعية العامة أنشطة ذات أولوية لن تزداد على حساب أنشطة أخرى اعتمدتها الدول الأعضاء. ودعا إلى تخصيص موارد كافية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ولوكالات أخرى مسؤولة عن تقديم المساعدة للبلدان النامية في معالجة المسائل المتصلة بالتجارة والبيئة والتكنولوجيا.

١٩ - وأضاف أن وفده يلاحظ أن اعتمادات الميزانية المقترحة أقل من اعتمادات الميزانية السابقة وأن إجمالي الفارق بين الميزانية المقترحة وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية يبلغ ١٨ مليون دولار تقريبا. وأعرب عن ارتياح وفده لملاحظة أن جهودا منسقة قد بذلت لترشيد برنامج العمل، وتحسين الإنتاجية، خاصة في مجال خدمات المؤتمرات، وتبسيط الإجراءات وخفض مصاريف التشغيل. وأحاط الوفد علما أيضا بالالتزام القوي الذي أبداه الأمين العام في هذا الصدد، لكنه يأمل ألا يؤثر خفض الميزانية البرنامجية في تنفيذ الأنشطة المعتمدة وألا يقابل خفض عدد الوظائف الثابتة إنشاء وظائف جديدة بتسميات مختلفة.

٢٠ - ونظرا للزيادة الهامة في أنشطة حفظ السلام، ينبغي أن يتاح تمويل ملائم لإدارة عمليات حفظ السلم. وقد أحاط الوفد النيجيري علما بمقترحات الأمين العام في هذا الصدد وهو يأمل أن تسعى إدارة عمليات حفظ السلم جاهدة لإدارة تلك العمليات بأقصى قدر من الفعالية والاقتصاد.

٢١ - وأعرب عن القلق البالغ الذي يساور نيجيريا بخصوص الحالة المالية للمنظمة، وهي حالة تؤثر على نحو غير موات في مصداقيتها وفعاليتها. ومن شأن الاقتراض من حسابات عمليات حفظ السلام أن يؤخر تسديد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات مثل نيجيريا. وأكد أن رفض بعض الدول الأعضاء دفع اشتراكاتها لأسباب سياسية مناف لنص وروح ميثاق لأمم المتحدة. وتناشد نيجيريا الدول الأعضاء التي لها متأخرات أن تسدد ديونها في أقرب وقت مستطاع.

٢٢ - السيد واردهانا (اندونيسيا): قال إن وفده يؤيد تأييدا كاملا الآراء التي أعرب عنها ممثل الفلبين نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأعرب عن الأسف لكون سحابة قاتمة قد خيمت على الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة، وذلك بسبب الأزمة المالية الحادة الناجمة أساسا عن عدم قيام بعض الدول الأعضاء، ولا سيما أحد المساهمين الرئيسيين، بدفع اشتراكاتها. وأكد أن تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة موجهة نحو تحقيق النتائج لن يتسنى إلا إذا دفعت الدول الأعضاء الاشتراكات المقررة عليها بالكامل وفي حينها.

٢٣ - وقد لاحظ الوفد الاندونيسي تخفيضات الميزانية والتخفيضات في عدد الوظائف التي اقترحها الأمين العام، لكنه يأمل ألا تعتبر تلك التخفيضات هدفا أساسيا لإعادة التشكيل. وقد لاحظ كذلك أن الإيرادات المقدرة تتجاوز الإيرادات المعتمدة للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

٢٤ - وأضاف أن وفده، يؤيد، مبدئيا، الأولويات العامة التي حددها الأمين العام في ميزانيته البرنامجية المقترحة ويرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل التقليل إلى الحد الأدنى من المصروفات، دون الإضرار بنوعية الخدمات المقدمة للدول الأعضاء أو بتنفيذ الأنشطة المعتمدة، بيد أنه يشعر بالقلق إزاء نقصان الموارد المقترحة لأنشطة هامة بالنسبة للبلدان النامية ويشدد على أن تخفيض الميزانية من خلال زيادة الإنتاجية ينبغي ألا يكون له أثر غير موات على تنفيذ أنشطة الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أو أي نشاط معتمد.

٢٥ - وأعرب عن ترحيب وفده بالتدابير التي اقترحها الأمين العام لتعزيز أنشطة المتابعة للمؤتمرات الدولية الرئيسية وأعمال اللجان الإقليمية، وكذلك بالزيادة المقترحة بمبلغ ٠٠٠ ٢٨٧ دولار في موارد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٢٦ - السيد بلوكيس (لاتفيا): قال إن وفده يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل اسبانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. ورحب بالشكل الجديد للجزء الأول من الميزانية البرنامجية المقترحة، لكنه استرعى الانتباه إلى بعض المشاكل المتصلة بشكل ومحتوى ذلك الجزء من الميزانية على السواء.

٢٧ - وأضاف أن وفده يتفق مع اللجنة الاستشارية على الآراء الواردة في الفقرة ٥ من تقريرها (A/50/7) ومفادها أن ذلك الجزء ينبغي أن يصبح وثيقة قائمة بذاتها، وأن سرد البرامج يجب أن يصبح أكثر تحديدا بغية تسهيل عملية اتخاذ القرارات، كما يؤيد وفد لاتفيا التوصيات والملاحظات الواردة في الفقرات من ٦ إلى ١٠ من ذلك التقرير.

٢٨ - وقال إن الجزء الأول ينبغي أن يتضمن مسردا بالمصطلحات المستخدمة وشرحا للعلاقة بين مصطلحات مثل "الجزء" و "الباب"، و "الميزانية البرنامجية". وسوف يكون من المفيد أيضا أن يتضمن الجزء

الأول رسوما لمقارنة البيانات تكون شاملة لفترتي سنتين أو ثلاث فترات ورسوما بيانية تظهر العلاقة بين البيانات الواردة في الجداول ١ إلى ١٠ التي يتضمنها الجزء الأول.

٢٩ - وأضاف أن المعلومات الواردة في الجزء الأول ينبغي أن تكون أكثر تحديدا. وبصورة خاصة، ينبغي أن تكون العناوين المستخدمة في الجداول أكثر تحديدا وأن تُذكر، بمزيد من الدقة، النتائج التي يتعين تحقيقها. ومن شأن تقديم وصف موجز للنتائج المحرزة في فترات السنتين السابقة أن يسهل تقييم مدى احتمال تحقيق الأهداف المقررة.

٣٠ - وبخصوص نسبة الفائدة إلى التكلفة، قال إن وفده يلاحظ أن الدول الأعضاء تتكبد أحيانا تكاليف شديدة الاختلاف رغم أن مستويات تنميتها متشابهة. ويتبين من المرفق الرابع لتقرير لجنة الاشتراكات (A/50/11) أن نسبة النصيب المقرر على دولة ما لحصة تلك الدولة من الدخل العالمي تفوق أحيانا عشر مرات تلك النسبة ذاتها في دولة أخرى رغم أن دخل الفرد متشابها في البلدين كليهما. ومن نتائج ذلك الاختلاف الذي يتنافى مع مبدأ المساواة السيادية للدول الأعضاء، أن تصورات البلدان المختلفة لنفس الاستحقاقات قد تكون مختلفة جدا.

٣١ - السيد سايشو (بيلاروس): أعرب عن ارتياحه لكون الوفود قد تمكنت بالفعل من إجراء مناقشة بشأن الميزانية البرنامجية في دورة لجنة البرنامج والتنسيق. وأضاف أن عرض الميزانية البرنامجية الجديدة يشكل تحسينا بالمقارنة مع عرض ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

٣٢ - ورأى ممثل بيلاروس أن تخصيص موارد إضافية لعدد من المجالات ذات الأولوية (الشؤون السياسية، والتعاون الدولي والإقليمي من أجل التنمية، وحقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية، والمراقبة الداخلية) خطوة عملية هامة، لأن تركيز تخصيص الموارد من شأنه أن يسهل بلوغ الأهداف المقررة، مع وضع الحالة المالية للأمم المتحدة في الحسبان في الوقت نفسه.

٣٣ - ورغم أن المراقبة الداخلية ليست برنامجا ذا أولوية حقا، فإن بيلاروس لا تعارض تخصيص موارد إضافية لمكتب المراقبة الداخلية ولو أنها كانت تأمل أن يجرى استعراض أهمية البرنامج في ضوء النتائج المحرزة.

٣٤ - وأضاف أن بيلاروس ترحب بحقيقة أن الميزانية الكلية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ أدنى من ميزانية فترة السنتين السابقة بنسبة ٣,٨ في المائة، خاصة إذا تبين أن تدابير الاقتصاد التي توختها الأمانة العامة تتواءم مع الأنشطة التي اعتمدتها الجمعية العامة. وينبغي العمل على تحقيق وفورات إضافية فضلا عن تلك التي أوصت بها اللجنة الاستشارية.

٣٥ - ولاحظ أن للدول الأعضاء آراء متباينة بخصوص الإصلاح المالي في الأمم المتحدة. لكن بيلاروس تحبذ نموا للميزانية في مستوى الصفر، في انتظار إجراء إصلاح جذري لقسمة النفقات، بما في ذلك نفقات حفظ السلام، بين الدول الأعضاء. ولاحظ أن الإصلاحات في الميزانية والإصلاحات المالية والإدارية المضطلع بها في السنتين السابقتين لم تحقق نتائج فورية. وفي انتظار تحقيق تلك النتائج، ينبغي القيام بمبادرات جديدة لكفالة الاستخدام الأفضل للموارد القائمة. وأضاف أن الميزانية البرنامجية المقترحة الجديدة تؤكد على أهمية الإدارة المالية وإدارة شؤون الموظفين بوصفهما وسيلة لتحسين سير أعمال المنظمة. ورأى أن عملية الإصلاح لن تخلو تماما من العناصر المؤلمة لكنها لا ينبغي أن تكون مصدرا للقلق وعدم الاطمئنان بالنسبة لموظفين ذوي خبرة ومسؤولين. وأعرب عن الأمل في ألا يؤول النظام الجديد لتقييم أداء موظفي الأمم المتحدة إلى مجرد عملية بيروقراطية أخرى.

٣٦ - وأعرب عن ترحيب بيلاروس بكون إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات سوف توجه اهتمامها لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية والجمهوريات الاشتراكية السابقة. وأضاف أن الإدارة ينبغي أن تدرس عن كثب دور السوق والدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن تنظر في الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي يجري إنجازها حاليا في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأعرب عن ارتياح بيلاروس أيضا لملاحظة أن فريق دعم، يرد سرد لوظائفه في الباب ٩-٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة، قد أنشئ في إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية.

٣٧ - السيد أوداغا ـ جالومايو (أوغندا): قال إن وفده يؤيد تماما الآراء التي أعرب عنها ممثل الفلبين نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وآراء ممثلي البلدان النامية الأخرى الذين تناولوا الكلمة قبله. ويلاحظ الوفد الأوغندي أن الاعتمادات الكلية للميزانية البرنامجية المقترحة أدنى من الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وكذلك من اعتمادات الخطة العامة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. بيد أن الوفد الأوغندي يأسف لكون المكاسب المحرزة من حيث الإنتاجية، والتي سمحت بتحقيق هذه الوفورات، لم توصف بمزيد من الدقة، وهو يطلب إلى الأمانة العامة بإلحاح أن تقدم معلومات مفصلة في هذا الشأن، ويفضل أن تعرضها في ورقة غرفة اجتماع. ويود الوفد الأوغندي كذلك أن يحصل على توضيحات بشأن التخفيضات المقترحة وآثارها على الأنشطة ذات الأولوية التي اعتمدتها الجمعية العامة.

٣٨ - وأضاف أن السعي إلى تحقيق وفورات ضروري، لكنه ليس غاية في حد ذاته. وأشار إلى أن أوغندا لم تنفك أبدا تؤيد التدابير الرامية إلى تحسين الفعالية وخفض التكاليف حين لا تعرض تلك التدابير للخطر تنفيذ الأنشطة المعتمدة. وأوضح أن أفضل طريقة لتحقيق وفورات لا تكمن في تعديل أو إرجاء الأنشطة بل في اعتماد تدابير مثل تلك المذكورة في الفقرة ١٩ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/50/7) وتحسين التنسيق داخل الأمانة العامة. ولاحظ أن اللجنة الاستشارية تقترح في تقريرها إجراء استعراض للأنشطة التي تنطوي على تكرار لكي يتسنى إلغاؤها. ومن الهام تذكر أنه، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ الذي شكل بداية عملية الإصلاح، يمكن للأمين العام أن ينفذ التوصيات المتعلقة بالإصلاح ما لم تكن لها آثار غير مواتية على مشاريع وبرامج معتمدة، وإلا فإنه يتعين عليه التماس الإذن من الجمعية العامة قبل التنفيذ.

وما زال هذا المبدأ صحيحا. وأضاف أن الميزانية المقترحة لا تذكر الأثر الذي يترتب على التخفيضات المقترحة بالنسبة للبرامج المعتمدة، كما لا تبين الآثار المترتبة على نقل الموارد فيما بين أبواب الميزانية. وأعرب عن الرأي بأن بعض المقترحات التي من شأنها أن تعدل أو تلغي فعليا بعض الأنشطة بتعلة أنها قليلة محدودة بعيدة جدا عن التمشي مع روح ونص القرار ٢١٣/٤١.

٣٩ - وبالتالي، فإن أوغندا تؤيد الملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية في الفقرتين ١٩ (آخر جملة) و ٤٧ من تقريرها. وأضاف أن تلك الملاحظات تنطبق كذلك على الخفض الصافي لعدد الوظائف وعلى نقل الوظائف. وينبغي أن تقدم الأمانة العامة معلومات عن السند التشريعي والمبرر البرنامجي لكل نقل وأن تعرض كذلك المبرر البرنامجي والأثر المترتب بالنسبة لبرنامج العمل في كل إدارة من الإدارات المعنية.

٤٠ - وأضاف أن الموارد الخارجة عن الميزانية مصدر مفيد، بل ولا غنى عنه في الحقيقة، للتمويل الإضافي، لكن كثيرا ما كان له تأثير غير موات على أولويات المنظمة وأنشطتها. ويؤيد الوفد الأوغندي الآراء التي أعربت عنها في هذا الصدد اللجنة الاستشارية في الفقرة ٦٦ من تقريرها، ويتطلع إلى الحصول على المعلومات الإضافية المطلوبة من الأمانة العامة.

٤١ - وبالرغم من أن الوفد الأوغندي يقر بفائدة صناديق احتياطي الطوارئ فهو يؤيد الآراء التي أبدتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٢٠ من تقريرها بأنه يجب استعراض الإجراءات المتبعة لاستخدام وتشغيل الصناديق ولتحديد مستواها، على نحو ما تنص عليه الجمعية العامة في الفقرة ٧ من قرارها ٢١٧/٤٩. وينبغي أن تقدم الأمانة العامة المعلومات المطلوبة لكي تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ قرار بخصوص هذه المسألة لدى النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

٤٢ - وبالإشارة إلى أن لجانا رئيسية أخرى قد نزعت في السنوات الأخيرة، إلى التدخل في مسائل الإدارة والميزانية، مما نتج عنه قدر من الالتباس، حث الوفد الأوغندي اللجان الأخرى على التقيد بأحكام الفرع السادس من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥ باء.

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع) (A/49/16 و A/49/301 و A/49/958؛ A/50/16)

٤٣ - السيد بيرنباوم (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يشاطر وفودا عديدة الرأي بأن الخطة المتوسطة الأجل في شكلها الحالي معقدة أكثر مما ينبغي. وهو لا يسعه، بالتالي، إلا أن يجدد الإعراب عن تأييده لمقترح الأمين العام الداعي إلى الاستعاضة عنها بوثيقة مفاهيمية استراتيجية تضع السياسات لتنفيذ الميزانيات البرنامجية للأمم المتحدة. وأضاف أن من شأن الخطة، بوصفها أداة أساسية لعملية التخطيط الاستراتيجي، أن تكفل تحديد مسؤوليات مديري البرامج بوضوح. وسوف يكفي الإدارات أن تهتدي بها لكي تعلم بالضبط ما هي أهداف وولايات أنشطتها، كما ستتحسن بذلك قدرة الدول الأعضاء على تحديد ما يحق لها توقع أن تقوم به كل إدارة.

٤٤ - وأضاف أن وثيقة تحديد السياسات، المعنونة "مناظير"، لكي تكون أداة فعالة ينبغي أن تُظهر الأولويات المتطورة للأمم المتحدة. وإذا أصبحت فترة الخطة أربع سنوات بدلا من فترة الست سنوات الحالية، فإن تلك الخطة سوف تبلور على نحو أفضل الاهتمامات الحالية للدول الأعضاء. وكذلك فإن إطار البرمجة الذي ستبين فيه البرامج والبرامج الفرعية سيستلهم من المنظور العام. وستتمكن الدول الأعضاء، من خلال استعراض ذلك الإطار كل سنتين في غير سنوات الميزانية، من أن تضمن أنه يتوافق مع الأولويات الحالية، فتسهل بذلك وضع الميزانية لفترة السنتين التالية.

٤٥ - وأشار إلى أن الأمين العام شدد في الفقرة ٩١ من تقريره عن أعمال المنظمة (A/50/1) على الحاجة إلى "نظام لقياس الأداء يُسأل به مديرو البرامج عن إنجاز الأولويات الاستراتيجية". وقال إن وفده، في حين يرحب بذلك التصريح، يرى أن من الهام بالقدر نفسه تقييم نتائج البرامج ذاتها، مما يقتضي أن يتم مسبقا تعيين النواتج والمدخلات المتوقعة تعيينا يكون محددا وفعليا أكثر مما تم في النموذج الأولي للبرنامج الوارد في المرفق الأول للوثيقة A/49/301. وهو يأمل بالتالي أن يتمكن الأمين العام من تأكيد أن الخطة المتوسطة الأجل الجديدة ستفي بهذا الشرط.

٤٦ - وقال إن الدورة الخمسين للجمعية العامة، ينبغي أن تكون نقطة تحول بالنسبة للمنظمة. وأضاف أنه تم الإبقاء على بعض البرامج مدة طويلة بدون موجب؛ ويجب الإقرار بذلك أخيرا والعمل على كفالة أن الموارد المحدودة المتاحة للمنظمة ستخصص لأنشطة ذات أولوية حقا. ولاحظ أن الخطة المتوسطة الأجل الجديدة والإصلاحات الأخرى الجارية حاليا ينبغي أن تساعد على زيادة فعالية الأمم المتحدة بقدر أدنى من الموارد.

٤٧ - السيد ألوم (بنغلاديش): أيد الاعتبارات التي وُضع على أساسها الشكل الجديد للخطة المتوسطة الأجل ولاحظ مع الارتياح أنها تظهر نهجا جديدا للتخطيط قائما على ضرورة الاستجابة للطلب بالمرونة اللازمة. بيد أن بعض النقاط ما زالت غامضة، مثل الترتيبات والنظم التي سيتم وضعها، وتقييم النتائج، وطريقة تقييم البرامج، والروابط بين الناتج المقرر والنتائج المحرزة. وأضاف أن الأهداف المقرر تحقيقها والنتائج المتوقعة لكل برنامج فرعي في نهاية سنوات الخطة الأربع سوف يتم، مبدئيا، تحديدها في إطار التخطيط، لكن ذلك لا يتبين بوضوح في النموذج الأولي. وأضاف أن العلاقة بين الخطة المتوسطة الأجل وميزانية فترة السنتين لم تحدد بوضوح هي أيضا. وأخيرا، لم توضح الطريقة التي سيتسنى بها للأمانة العامة تجميع البرامج الفرعية وخفض عددها الكلي دون أن يكون لذلك تأثير على الأنشطة التي اعتمدتها الهيئات التشريعية.

٤٨ - وأردف قائلا إن وفده، مع إبداء تلك الملاحظات، مستعد لدراسة إمكانية اعتماد الشكل الجديد للخطة المتوسطة الأجل على أن يكون مفهوما أن المرفقين الأول والثاني لتقرير الأمين العام لهما طابع بياني صرف، وأن الولايات التشريعية ذات الصلة ستبين في سرد عناصر البرنامج، وأن جميع الأنشطة المعتمدة من الهيئات التشريعية ستنعكس في سرد البرامج الفرعية. وأضاف أنه، مثل اللجنة الاستشارية، يرى أنه

ينبغي إدخال تغييرات على القواعد التي تحكم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ورصد التنفيذ، وطرائق التقييم. وطلب إلى الأمانة العامة أن تبين الداعي إلى تقسيم بعض البرامج فيما بين وحدات إدارية عديدة في حين سيجري توحيد برامج أخرى. وأخيرا، أعرب عن الأمل في أن يتم توضيح الروابط بين الخطة المتوسطة الأجل ومخطط الميزانية قبل أن يوصي بتوحيد الوثيقتين.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع) (A/49/897؛ A/50/11)

٤٩ - السيد شارب (استراليا): تحدث نيابة عن استراليا وكندا ونيوزيلندا، فأكد على أن إصلاح جدول الأنصبة، ولو أنه ضروري، لا يكفي في حد ذاته لتسوية الأزمة المالية الناتجة عن تأخر واسع النطاق من جانب الدول الأعضاء عن دفع الاشتراكات المقررة عليها بالكامل وفي حينها وبدون أي شرط.

٥٠ - وأضاف أن من أوجه الشذوذ في الجدول الحالي الاستمرار في تقرير أنصبة زائدة على الـ ٢٢ بلدا التي كانت سابقا أعضاء في الاتحاد السوفياتي، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، وتشيكوسلوفاكيا. وفي حين أن الأنصبة المقررة على هذه البلدان قد انخفضت عقب إلغاء ٥٠ في المائة من آثار مخطط الحدود في الجدول الحالي، فهي ما زالت مرتفعة أكثر مما ينبغي ولن يمكن، إلا من خلال إلغاء المخطط تماما، خفضها إلى مستوى تنعكس فيه على نحو أوثق قدرتها على الدفع.

٥١ - ويتمثل شذوذ آخر في الجدول الحالي في تطبيق الحد الأدنى الذي يفرض عبئا مفرطا على الدول الأعضاء الصغيرة. ولاحظ أن المرفق الرابع لتقرير لجنة الاشتراكات يبين أن الأنصبة المقررة على بعض تلك البلدان تشكل ٣٠ مرة قيمة حصتها من الدخل العالمي. وقد رأت اللجنة، في الفقرة ٣٥ من تقريرها أن هذا الشذوذ يمكن تداركه جزئيا عن طريق خفض الحد الأدنى. وأعلن أن وفود استراليا وكندا ونيوزيلندا ترى أنه ينبغي القيام بأكثر من ذلك وتقترح إلغاء الحد الأدنى.

٥٢ - ولاحظ أن الدخل القومي هو العنصر الوحيد في المنهجية الحالية الذي يمكن اعتباره بصورة معقولة قياسا يتسم بالشفافية والإنصاف للقدرة على الدفع. أما العناصر الأخرى التي تم الأخذ بها على مر السنين فقد كانت عموما سبب حدوث تشوهات. وقد حدث ذلك بخصوص تسوية عبء الديون. وقال إنه، مع أعضاء عديدين في الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص بشأن تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع، يؤيد إلغاء تلك التسوية، شريطة أن تتاح الفرصة للبلدان لكي تثبت أنها قامت بتسديد مبالغ هامة بالقيمة الصافية.

٥٣ - وأردف قائلا إن التسويات الخاصة، التي ترغم اللجنة، وهي هيئة استشارية تقنية، على أن تكون طرفا في شكل من أشكال المساومة السياسية، ينبغي أيضا ألا تشكل أحد عناصر منهجية تحديد قدرة الدول على الدفع. وأشار إلى أن اللجنة التحضيرية للأمم المتحدة قررت أن تحديد الأنصبة المقررة ينبغي أن يراعى فيه دخل الفرد من أجل تفادي حالات الشذوذ في المنهجية. ولسوء الحظ، فقد حدث عكس ذلك لأن هذا العامل منح أهمية أكبر مما ينبغي.

٥٤ - وأضاف أن الحد الأقصى الذي توخته اللجنة التحضيرية في عام ١٩٤٥ كان يقصد الإبقاء على علاقة بين اشتراكات دولة ما وقدرتها على الدفع. وقد أصبح الحد الأقصى في حالته الراهنة يمنح أثرى دولة عضو امتيازا هائلا، زهاء ٥٥٠ نقطة، يتعين على دول أعضاء أخرى تمويله.

٥٥ - ولاحظ مع الارتياح المقترحات الملموسة التي تقدم بها الفريق العامل المخصص إذ أوصى بخفض فترة الأساس الإحصائية لتصبح ثلاث سنوات، مع إمكانية إجراء الحسابات من جديد سنويا لكي يتسنى على نحو أفضل إظهار القدرة الحالية على الدفع. وأعرب عن أسفه لكون لجنة الاشتراكات لم تنظر في التقرير بالتفصيل حتى الآن. وقال إنه يأمل أن التقرير الذي وعدت اللجنة بتقديمه قبل نهاية الدورة الخمسين سيأخذ في الاعتبار مقترحات الفريق العامل المخصص وملاحظات الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة.

٥٦ - وقال إن قسمة مصروفات حفظ السلام ينبغي أن تستند إلى جدول أنصبة الميزانية العادية، مع أن اشتراكات الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ينبغي أن تظل أكبر بكثير من اشتراكاتها في الميزانية العادية. وينبغي أن يستمر استخدام الفائض المحصل عليه بهذه الصورة لفائدة الدول الأعضاء الأقل نموا على الصعيد الاقتصادي. وتوافق وفود استراليا وكندا ونيوزيلندا على أن الجدول الحالي غير منصف وأن هناك عددا من البلدان التي ينبغي أن تسهم بقدر أكبر في تمويل عمليات حفظ السلام. بيد أن تلك الوفود لا يسعها قبول أن تقوم دولة عضو واحدة، على أساس انفرادي، بخفض النصيب المقرر عليها. وأوضح أن ذلك، فضلا عن المضاعفات القانونية والمالية التي تترتب عليه، قد يشجع دولا أعضاء أخرى على محاولة نقض التزامات تتحملها بموجب الميثاق. وأكد أن المعدلات الصحيحة الوحيدة لتقرير الأنصبة هي تلك التي تعتمدها الجمعية العامة. وينبغي التوصل إلى جدول أنصبة متوازن وواقعي عن طريق المفاوضات فيما بين جميع الدول الأعضاء ومن خلال توافق الآراء.

٥٧ - السيد غانغان (الفلبين): قال، متحدثا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، إنه يود إعادة تأكيد أن مبدأ القدرة على الدفع يظل الأساس الجوهري لتحديد جدول الأنصبة المقررة، وأشار إلى أن الجدول الذي اعتمدته الجمعية العامة في القرار ١٩/٤٩ باء للفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٧ كان نتيجة لتوافق الآراء. وما زال هذا الجدول صحيحا ويتعين على الدول الأعضاء بالتالي الوفاء بالتزاماتها طالما لم تقرر بتوافق الآراء، إعادة النظر فيه.

٥٨ - وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين أن قرار لجنة الاشتراكات بأن تواصل الاستعراض الشامل لمنهجية جدول الأنصبة عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٣/٤٨ جيم قرار معقول.

٥٩ - وتلاحظ مجموعة الـ ٧٧ والصين أن البرامترات الاقتصادية التي تحدد الحصص في تمويل الأمم المتحدة قد طـُورت تدريجيا واعتمدت بتوافق الآراء. وهي تؤكد على أن جدول الأنصبة ينبغي أن يستمر

في مراعاة الظروف الخاصة للبلدان النامية، وتحث على وضع تلك الظروف في الحسبان. وهي مستعدة للعمل مع أطراف أخرى للسعي الى تحسين منهجية الجدول، على أن يُفهم أن المبادئ والاجراءات المتفق عليها ينبغي أن تكون أساس المناقشات وأن ولايات الهيئات المختصة ينبغي أن توضع في الاعتبار.

٦٠ - وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، أكدت مجموعة الـ ٧٧ والصين على الأهمية التي توليها للمبادئ التي تعيد الجمعية العامة تأكيدها بانتظام: ينبغي أن تنعكس في جدول أنصبة حفظ السلام المسؤوليات الخاصة للدول التي لها مركز العضو الدائم في مجلس الأمن، وكذلك القدرة النسبية للبلدان على المساهمة. ولاحظ أن هناك حاجة لإجراء يختلف عن الإجراء المتبع لتمويل نفقات الميزانية العادية.

٦١ - وبالرغم من المفهوم الذي يتصوره البعض، لن يكفي تنقيح جدول الأنصبة لتدارك الحالة المالية للأمم المتحدة. والحل الوحيد للمشكلة الدائمة المتعلقة بتوافر السيولة النقدية هو أن تدفع الدول الأعضاء اشتراكاتها فورا وبالكامل وبدون أي شرط.

٦٢ - السيد هوديما (اوكرانيا): قال إن هناك حاجة ملحة لاستعراض منهجية جدول الأنصبة، استنادا الى اقتراحات وتوصيات الفريق العامل (A/49/897). وأضاف أن الأمر يتعلق بقدرة الأمم المتحدة ماليا على البقاء. ورغم بعض التحسينات، فإن جدول الأنصبة الحالي للفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٧ ما زال يتضمن أوجه شذوذ خطيرة. ولا حظ أن دول أعضاء عديدة تضطر الى تحمل معدلات أنصبة تمثل ضعف قدرتها على الدفع مرات عديدة وتمنعها من الوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي حينها. وأضاف أن زهاء الربع من مجموع الاشتراكات غير المسددة ديون بذمة دول أعضاء تقررت عليها أنصبة مرتفعة أكثر مما ينبغي.

٦٣ - وأشار الى أن أوكرانيا، التي تؤيد الأمم المتحدة بقوة، لم تنفك أبدا تدفع اشتراكاتها لتمويل المنظمة. وقد أسهمت، بالفعل، بزهاء ٣٠ مليون دولار منذ أن حصلت على استقلالها، وهي تستعد لدفع ١٠ ملايين دولار قريبا، وبذلك يصل مجموع مدفوعاتها في ١٩٩٥ إلى ١٥ مليون دولار. ولاحظ أن مبلغ الـ ٣٠ مليون دولار الذي تم تسديده بالفعل كان ينبغي أن يكفي لكي لا يكون بذمة بلده دولار واحد لحساب الأمم المتحدة لو أن اشتراك أوكرانيا في الميزانية العادية وفي عمليات حفظ السلام قد تقرر تبعا لقدرتها على الدفع.

٦٤ - وأضاف أن الفريق العامل أوصى في الفقرة ٤٩ من تقريره باستخدام الناتج القومي الإجمالي أساسا للحسابات. ودون الإخلال بناتج المناقشات المقبلة بشأن ذلك الموضوع، يعتقد الوفد الأوكراني أن المقترح جدير بأن تنظر فيه لجنة الاشتراكات بعناية، وذلك للأسباب التي عرضها الفريق العامل. وفي الوقت نفسه، لا يبدو أن من الواقعي وضع مستوى التنمية العام في الحسبان، مقاسا بواسطة مؤشرات اجتماعية - اقتصادية أو مؤشرات التنمية البشرية. وفيما يتعلق باختيار المؤشرات، قال إن من الهام أن تأخذ لجنة الاشتراكات بالتوصيات الواردة في الفقرة ٥١ من تقرير الفريق العامل بشأن البيانات المتعلقة بالاقتصادات التي كانت في السابق مخططة مركزيا.

٦٥ - وأعرب عن تأييد وفده لتوصية الفريق العامل الواردة في الفقرة ٧٦ من التقرير بخفض فترة الأساس الاحصائية الى ثلاث سنوات، وكذلك للاقتراحات المعروضة في الفقرة ٧٧. وعلى نحو ما أوصى به الفريق العامل، فإن أسعار الصرف السوقية التي وضعها صندوق النقد الدولي ينبغي أن تستخدم للإعراب عن الإحصاءات بعملة مشتركة. وأضاف أن تلك الطريقة، التي وافقت عليها الجمعية العامة في عدد من قراراتها ، ينبغي أن تطبق على جميع الدول الأعضاء. وحين تستخدم، بصورة استثنائية، أسعار صرف معدلة فإن ذلك يتم لأن المنهجية لا تسمح بتكييف جدول الأنصبة مع الأوضاع الاقتصادية الحقيقية وليس بسبب التقلبات المفرطة لأسعار الصرف. ويشاطر الوفد الأوكراني الفريق العامل الرأي الذي أعرب عنه في الفقرة ٨٥ من تقريره ويشك في إمكانية استخدام مفهوم معادلة القوة الشرائية، وهو مفهوم اصطناعي.

٦٦ - وأكد من الهام مواصلة دراسة التسوية المتصلة بانخفاض دخل الفرد وتسوية عبء الديون، وكذلك إمكانية خفض الحد الأدنى للاشتراكات.

٦٧ - وأخيرا، قال إن وفده يشدد على أنه ينبغي إزالة الآثار المتبقية لمخطط الحدود، وذلك في أقرب وقت مستطاع على نحو ما طلبته الجمعية العامة. وأكد أن هذا التدبير الذي طال انتظاره هو وحده الكفيل بالمساعدة في التقليل إلى حد بعيد جدا من التشوهات في جدول الأنصبة.

٦٨ - السيد ياماك (تركيا): لاحظ أن منهجية الجدول الحالية أصبحت معقدة جدا ويجب تحسينها لكي تنعكس فيها على نحو أفضل قدرة الدول الأعضاء على الدفع. وأيد بعض التوصيات التي تقدم بها الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص بشأن تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع (A/49/897) بخصوص الإبقاء على التسوية المتصلة بانخفاض دخل الفرد؛ والمقترح الداعي إلى حساب دخل الفرد على أساس سنوي وتحديد متوسط له على طول فترة الأساس؛ واتخاذ الناتج القومي الإجمالي أساسا لقياس الدخل؛ واستخدام أسعار الصرف السوقية لتحويل البيانات إلى عملة موحدة؛ وقيام الأمانة العامة بوضع قاعدة بيانات مناسبة لتقييم النظام والاحتفاظ بها؛ وتقريب أرقام الجدول إلى ثلاثة كسور عشرية على الأقل.

٦٩ - وأضاف أنه، في حين يعرب عن ارتياحه لكون الفريق العامل قد ناقش إمكانية استخدام بعض مؤشرات الثروة الوطنية، يرى أن من المفيد، تحقيقا لهذا الغرض، النظر في دراسة أجراها البنك الدولي حديثا بشأن ثروة البلدان الأعضاء فيه. ورأى أن التحليل والأرقام الواردة في الفقرات من ١٩ إلى ٢٢ من الوثيقة A/49/897 مهمة جدا. وأعلن أنه لا يمكنه أن يوافق على توصية الفريق العامل المتعلقة بخفض فترة الأساس. وأوضح أن توخي فترة أطول، أي ست سنوات مثلا، يسمح في رأيه بتخفيف حدة آثار التقلبات في الاقتصادات الوطنية ويتيح وضع جدل أكثر استقرارا في الوقت الذي يجري فيه إلغاء مخطط الحدود على مراحل.

٧٠ - ورأى ممثل تركيا أنه سيكون من المستحيل وضع جدول عادل ومنصف طالما ظلت البيانات المستخدمة بعيدة عن أن تكون صحيحة وكاملة. ومن المسائل الأساسية، بالتالي، زيادة قابلية البيانات للمقارنة وموثوقيتها وشفافيتها لكي تنعكس فيها على نحو أصح التغيرات التي تحدث في الاقتصادات الوطنية وفي قدرة الدول الأعضاء على الدفع. وأشار إلى أن حصة تركيا في الميزانية العادية ازدادت بما يربو على ٤٠ في المائة مما كانت عليه في الجدول السابق. وأضاف أنه لا يسعه أن يقبل قرار اللجنة باستبعاد تركيا من قائمة البلدان التي ينطبق عليها، في أثناء فترة إلغاء مخطط الحدود على مراحل، حد الـ ١٥ في المائة المنصوص عليه في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٤٨ باء.

٧١ - وختاما، قال إنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء، في أثناء الأزمة المالية الحالية، أن تحاول تسديد متأخراتها بالكامل وألا تجعل قيامها بالدفع مشروطا بتنقيح جدول الأنصبة.

٧٢ - السيد نوفروزوف (أذربيجان): استرعى الانتباه إلى حالة بلدان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، المستقلة حديثا، وخاصة حالة بلده الذي تقرر عليه فور انضمامه إلى المنظمة في آذار/مارس ١٩٩٢ نصيب اعتمد في تحديده معدل مرتفع أكثر مما ينبغي ولم يراع قدرة البلد على الدفع. وأضاف أن حكومته، بسبب انهيار حالتها المالية، لن تتمكن بحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ من تسديد مستحقاتها للميزانية العادية، أي زهاء ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. ولاحظ أن أذربيجان معرضة لخطر أن تطبق عليها أحكام المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة وأن تفقد حقها في التصويت في الجمعية العامة ما لم يتم التسليم بأن عدم قيام بلده بالدفع ناجم عن ظروف خارجة عن إرادته. وقد أقرت بذلك بصورة غير مباشرة لجنة الاشتراكات التابعة للجمعية العامة في ١٩٩٤ حين أجريت تسوية خاصة للنصيب المقرر على أذربيجان.

٧٣ - وأشار إلى أن أذربيجان تحترم الالتزامات التي تتحملها منذ انضمامها إلى المنظمة. ولهذا السبب، فهي تناشد المجتمع الدولي أن يكون متفهما وتقترح أن تقوم لجنة الاشتراكات، أو فريق عامل خاص تنشئه الجمعية العامة، بإعداد مخطط يسمح لها بتسديد دينها تدريجيا.

٧٤ - السيد ألوم (بنغلاديش): أيد البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البند ١٢٠ من جدول الأعمال. وكرر تأكيد أنه لا يمكن إقامة أي صلة بين مشاكل السيولة النقدية التي تواجهها المنظمة وجدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية. وكما قال الأمين العام، فإن المنظمة، في الواقع، توجد في حالة إفلاس ويتعين، على أساس الاستعجال، وضعها على أساس مالي مستقر. وأضاف أن المصاعب المالية للمنظمة ناجمة بصورة أولية عن عدم قيام دول أعضاء معينة بدفع اشتراكاتها كاملة وفي حينها. وأعرب عن الرأي بأن استعراض جدول الأنصبة المقررة لن يزيد في حجم إيرادات المنظمة ولن يكفل لها قاعدة الموارد الدنيا اللازمة. وفي الوقت نفسه، يجب استعراض المنهجية لكي تصبح أكثر بساطة وموثوقية وإنصافا وشفافية؛ وينبغي أن تظل القدرة على الدفع هي المبدأ الأساسي.

٧٥ - وتناول بعد ذلك تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص بشأن تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع (A/49/897) فأشار إلى أنه، في حين يشكل الدخل الوطني أو الناتج الوطني الصافي أنسب مؤشر لأغراض وضع الجدول، فإن هناك عوامل معينة، مثل دخل الفرد، خاصة في أقل البلدان نموا، ومدى توافر العملات الأجنبية، تؤدي دورا حيويا في تقييم القدرة على الدفع. ولاحظ أن فترة الأساس الحالية، وهي ٧,٥ سنوات، تسمح بتفادي حدوث تغيرات مفرطة.

٧٦ - وأكد أنه يجب الإبقاء على التسوية المتصلة بانخفاض دخل الفرد. وبخصوص أسعار الصرف، لاحظ أن الفريق العامل المخصص قد أبرز عن صواب أن التقلبات والتشوهات في أسعار الصرف يمكن أن تكون مصدرا للتغير وللخطأ أكبر من البيانات المتعلقة بالدخل. وأكد أن أسعار الصرف السوقية هي أسعار التحويل الموثوقة الوحيدة.

٧٧ - وأشار إلى أن من الضروري حتما أن تستمر البلدان الـ ٤٨ الأقل نموا في الاستفادة من الحد الأدنى، وذلك بسبب تدهور أوضاعها الاجتماعية ـ الاقتصادية. ورأى أن المنهجية القائمة هي أفضل ما تم استنباطه في هذا الصدد حتى الآن، ورغم أنه ما زال هناك مجال لتحسينها عملا بقرار الجمعية العامة ٤٦/٢٢١ باء، ينبغي ألا يتم هذا التحسين على حساب استقرار الجدول. وأخيرا، لاحظ أن لجنة الاشتراكات قررت (A/50/11، الفقرة ٨) أن تكرس دورتين لإجراء استعراض شامل للمنهجية لكي يتسنى لها التأمل بمزيد من العناية في مختلف المسائل المعروضة عليها.

٧٨ - السيد سوريي (الهند): أشار، بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، إلى أن أوجه النجاح العديدة للمنظمة تعزى في المقام الأول إلى الإرادة الجماعية التي أبدتها الدول الأعضاء فيها، وأن المنظمة تمكنت إلى حد بعيد من تنفيذ البرامج والأنشطة المعتمدة لأن الموارد المالية اللازمة كانت متوفرة لديها. ولاحظ أن الهند وهي من بين المساهمين الرئيسيين بقوات في عملية حفظ السلم يجري حاليا، لسوء الحظ، حرمانها من مستحقاتها الواجبة السداد.

٧٩ - وأشار إلى أنه، رغم إنشاء فريق عامل رفيع المستوى مفتوح باب العضوية للنظر في الحالة المالية للأمم المتحدة، ستظل المنظمة ماليا في حاجة ملحة للنقد، ما لم تدفع الدول الأعضاء اشتراكاتها بالكامل وفي حينها وما لم تتعهد الدول التي لم تدفع اشتراكاتها بأن تسدد متأخراتها على أساس جدول زمني يمكن المنظمة من القيام بالتخطيط المالي. ورحب في هذا السياق بالالتزام الذي أعلنه نائب وزير المالية في الاتحاد الروسي وقال إنه يأمل أن تقتدي بذلك بلدان أخرى لها متأخرات كبيرة الحجم.

٨٠ - وأضاف أنه أحاط علما بتوصيات الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص بشأن تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع (A/49/897) وتعليقات لجنة الاشتراكات (A/50/11) وذلك بالتحديد فيما يتعلق بالمزايا النسبية لاستخدام الناتج القومي الإجمالي بدلا من الناتج المحلي الإجمالي وتقصير فترة الأساس. وأكد أنه ينبغي مواصلة النظر في هاتين المسألتين. وأشار إلى أن الجمعية العامة لاحظت في عام ١٩٤٦ أن من الصعب

قياس القدرة على الدفع بالوسائل الإحصائية وحدها ومن المستحيل التوصل إلى وضع أي صيغة محددة؛ وهو يرى أن هذه الملاحظة ما زالت صحيحة. وأوضح أن الإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي لبلد ما لا تشكل في حد ذاتها تعبيرا صحيحا عن قدرة البلد على الدفع. وهناك عوامل أخرى لا تقل عنها أهمية.

٨١ - وأضاف أنه من الهام الإبقاء على صيغة تسوية عبء الديون والتسوية المتعلقة بانخفاض دخل الفرد. وأكد أن هذه التسوية الأخيرة لا تتسبب البتة في أي تشوهات بل تسمح بقياس القدرة على الدفع بمزيد من الدقة، وهي جزء لا يتجزأ من منهجية وضع الجدول. وأعرب عن تفهم وفده للانشغالات التي أعربت عنها لجنة الاشتراكات بخصوص النتائج المترتبة على تطبيق الحد الأدنى بالنسبة لعدة بلدان صغيرة وعن استعداده للبحث عن حل يكون أكثر إنصافا. وفيما يتعلق بمخطط الحدود بصورة عامة، قال إنه يأمل أن الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بالحالة المالية للمنظمة سينظر في تلك المسألة. وأخيرا، قال إنه يتفق مع غالبية الوفود على أن الوقت لم يحن بعد لاستخدام معادلة القوة الشرائية.

٨٢ - السيد بانتيرو (جمهورية مولدوفا): أيد المبدأ القائل بأنه ينبغي لكل دولة عضو أن تدفع اشتراكاتها بالكامل وفي حينها، لكنه شدد على أن مصروفات المنظمة ينبغي أن تقسم بالإنصاف على الدول الأعضاء تبعا لقدرتها على الدفع. وفي ذلك الصدد، قال إن عدم قدرة الدول المستقلة حديثا، المنبثقة عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، على الوفاء بالتزاماتها المالية تعزى، ليس فقط لحالتها الاجتماعية والاقتصادية العسيرة إلى أقصى حد، بل وكذلك وقبل كل شيء إلى حقيقة أن المعدلات المستخدمة لتقرير الأنصبة والتي أوصت بها لجنة الاشتراكات في ١٩٩٢ كانت جائرة ومشطة بالمقارنة مع القدرة الحقيقية لتلك البلدان على الدفع. ومن ثم فقد تراكمت متأخرات جمهورية مولدوفا إلى حد أنها أصبحت معرضة لخطر أن تنطبق عليها أحكام المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة. وتوجد حاليا بلدان أخرى في حالة مماثلة. ولاحظ أن الأنصبة المقررة على بلدان معينة في الجدول الحالي أعلى ثلاث مرات من المستوى الذي كانت ستحدد فيه لولا مخطط الحدود. وقد سمح القرار بالتقليل من الآثار المترتبة على تطبيق ذلك المخطط بنسبة ٥٠ في المائة، كخطوة أولى، بتحقيق بعض التقدم صوب تخفيف حدة المشكلة، لكن لا يوجد حتى الآن جدول تنعكس فيه القدرة الحقيقية للدول على الدفع. ولاحظ أن لجنة الاشتراكات لم تتمكن بعد من صياغة أي استنتاجات نهائية بشأن العديد من جوانب المنهجية.

٨٣ - ورحب بقرار لجنة الاشتراكات بمتابعة توصيات الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص بشأن تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع (A/49/897) بخصوص البيانات المتعلقة بالبلدان التي كانت اقتصاداتها في السابق مخططة مركزيا. وأيد مقترح بعض أعضاء الفريق العامل بخفض فترة الأساس إلى ثلاث سنوات؛ وقال إن ذلك سوف يسمح بالاستناد إلى بيانات حالية ومن ثم بإظهار القدرة الحقيقية على الدفع بقدر أكبر من الصحة. وأضاف أنه يحبذ استخدام أسعار الصرف السوقية لتحويل أرقام الدخل القومي إلى دولارات الولايات المتحدة وكذلك إلغاء مخطط الحدود في أقرب وقت مستطاع. وأعرب عن ارتياحه لملاحظة أن استراليا وكندا ونيوزيلندا تقترح إلغاء الحد الأدنى. وقال إنه يأمل أن تؤدي القرارات التي ستتخذها اللجنة

الخامسة إلى وضع جدول أنصبة أكثر إنصافا، وهو ما من شأنه أن يساعد على حل الأزمة المالية للأمم المتحدة.

٨٤ - السيد سليمان (الجمهورية العربية السورية): أيد البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البند ١٢٠ من جدول الأعمال.

٨٥ - وأضاف أن بلده، حين قررت لجنة الاشتراكات في عام ١٩٩٤ زيادة النصيب المقرر على الجمهورية العربية السورية، قد ذكر تلك اللجنة بأنها ينبغي أن تضع جدول الأنصبة على أساس معيارين جوهريين: القدرة على الدفع والحالة الاقتصادية للبلدان النامية. ويعتقد الوفد السوري أن الحالة الخاصة للبلدان الخاضعة لاحتلال أجنبي ينبغي أن توضع في الاعتبار أيضا. ولاحظ أن ذلك ينطبق على الجمهورية العربية السورية التي تعاني من الاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان العربية السورية. وفي الواقع، فإن مساهمة تلك المنطقة في الناتج القومي الإجمالي كانت هائلة فيما مضى، كما أن هجرة سكانها إلى أنحاء أخرى من البلد قد حملت الاقتصاد عبئا ثقيلا. وأعلن أن وفده يطلب من لجنة الاشتراكات أن تضع هذا العامل في الحسبان في دورتها المقبلة.

٨٦ - وأردف قائلا إن الجمهورية العربية السورية، الملتزمة التزاما قويا بمبدأ المسؤولية المالية الجماعية للدول الأعضاء المنصوص عليه في المادة ١٧ من الميثاق، مدركة لخطورة الأزمة المالية لكنها تعتقد أن الحل لا يكمن في زيادة الأنصبة المقررة على البلدان النامية. ومن الهام، في المقام الأول، أن تفي الدول الأعضاء، بمن فيها الدول المشاركة الرئيسية، بالتزاماتها المالية وأن تسدد متأخراتها. وينبغي أيضا إعادة النظر في تخصيص الموارد.

٨٧ - وأضاف أن وفده يرى أن من الأفضل في الطور الحالي أن تتقيد لجنة الاشتراك بجدول الأنصبة المقررة المبين في تقريرها (A/50/11)، إذ أن تعديل الأنصبة لن يكون له أي تأثير في المدى القصير على الحالة المالية. ومن الأمور الأساسية على المدى الطويل، من جهة أخرى، وضع جدول تراعى فيه قدرة الدول الأعضاء على الدفع.

٨٨ - وقال، فيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلام، إنه ينبغي الاستمرار في تطبيق منهجية مختلفة وإن المسؤولية الخاصة التي تتحملها الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن ينبغي مواصلة وضعها في الحسبان وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٨٩ - السيد باسنيت (نيبال): قال إن وفده يظل ملتزما التزاما راسخا بمبدأ القدرة على الدفع. وهو يؤيد بيان مجموعة الـ ٧٧ وسوف يكتفي بإضافة بضع ملاحظات بشأن بعض عناصر المنهجية لتنظر فيها لجنة الاشتراكات.

٩٠ - وأضاف أنه ينبغي تقرير فترة الأساس بحيث يتسنى استيعاب التقلبات الاقتصادية مع إظهار الحالة الراهنة. وتمثل تسوية عبء الديون عنصرا أساسيا من عناصر القدرة على الدفع، خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي ترزح تحت عبء ديون لا طاقة لها بها. ولاحظ أن صيغة التسوية المتصلة بانخفاض دخل الفرد عنصر هام آخر لا يمكن بدونه أن تؤدي منهجية الجدول إلى نتيجة منصفة. وقد أحاط وفد نيبال علما بأن لجنة الاشتراكات أقرت هي أيضا بأهمية ذلك العنصر. وقد أقرت كذلك بأن تطبيق الحد الأدنى يمثل تشويها لمبدأ القدرة على الدفع. ولا بد من إلغاء الحد الأدنى تماما لكي يتسنى خفض الأنصبة المقررة على البلدان الصغيرة إلى مستوى يتوافق مع قدرتها على الدفع.

٩١ - بيد أن تحسين جدول الأنصبة لن يكفي لإعادة الحالة المالية للأمم المتحدة إلى نصابها، وعدم قيام دول أعضاء بدفع الاشتراكات المقررة عليها هو السبب الذي جعل الأمم المتحدة تكاد أن تصبح معسرة. وقد لاحظ وفد نيبال التناقض المتمثل في كون أغلبية الـ ٧٠ تقريبا من الدول الأعضاء التي دفعت بالكامل اشتراكاتها لعام ١٩٩٥ دول نامية، تماما مثل معظم البلدان المساهمة بقوات والتي تدين لها الأمم المتحدة بمبالغ هائلة. وحث الدول الأعضاء التي لها متأخرات على أن تفي بالتزاماتها ودعا الأمين العام إلى بذل كل ما في وسعه لتسديد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥